الصباح AL-SABAH

ضمن 15 شخصية بارزة من الرواد في الوطن العربي

جائزة عيسى بن علي للعمل التطوعي تكرم ممثل الكويت ناصر العجمي

■ جائزة عيسى بن علي للعمل التطوعي تكرم ممثل الكويت ناصر العجمي

كرّمت جائزة عيسى بن علي للعمل التطوعي رئيس اتحاد الجمعيات والمبرات الخيرية الكويتية ونائب رئيس مجلس إدارة جمعية تنمية الخيرية الدكتور ناصر العجمي ممثلا عن دولة الكويت ضمن 15 شخصية بارزة من رواد العمل التطوعي في الوطن العربي، تقديرا لإسهاماتهم البارزة والمتميزة في خدمة الإنسانية ودورهم الكبير في تعزيز هذه الثقافة.

وقال الدكتور ناصر العجمي "تشرفت بتكريمي ممثلاً عن دولة الكويت كأحد رواد العمل التطوعي والحصول على جائزة سمو الشيخ عيسى بن علي آل خليفة للعمل التطوعي بمملكة البحرين"، مضيفا "الجائزة تحمل اسماً غالياً على الجميع، وتهدف لرفعة الإنسان والنهوض به ليكون لبنة صالحة وأداة فاعله في مجتمعه شاكراً لسموه هذه اللفته الكريمة".

وأكد العجمي أن للكويت التي أضحت مركزا للعمل الإنساني قصصا مع العمل الخيري لا يكاد يعرف منها إلا اليسير، لا سيما أن غالبية المحسنين والمحسنات يصرون على عدم الكشف عن أسمائهم أو ما جادت به أياديهم، والكثير من قصص البذل والعطاء لم تظهر إلا بعد وفاة أصحابها. وقال "يحق لي أن أفخر وأنا من الكويت التي عرفت حكاما ومحكومين العمل الخيري والإنساني منذ نشأتها، ووصلت خيراتها إلى شتى بقاع العالم"، بعد أن تطورت مؤسساتها الخيرية ووصلت إلى الإدارة المحكمة من خلال كيفية تبني المشروعات الهادفة التي تنهض بالمجتمعات، وكيفية الترويج لها وإيصال المساعدات إلى مستحقيها، إضافة إلى تلبية النداءات الإغاثية العاجلة بشكل سريع وممنهج.

ولفت إلى نجاح الكويت عبر مساعداتها الإنسانية التي قدمتها وما زالت تقدمها في مختلف أنحاء العالم في إضفاء بعد ملموس لواقعية العمل الإنساني العالمي، الذي بدأته هي من عمل جمعياتها ومبراتها ضمن اتحاد يعمل على تنظيم العمل وتوجيهه ليكون أكثر فاعلية، مبينا أن الاتحاد ماض في جهده نحو مزيد من العمل المؤسسي.

■ ناصر العجمي مع الشيخ ثامر الجابر

■ صورة جماعية من التكريم

تتمات

فيتش

نسبته 505 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات "2023 – 2024" ليظل واحدا من أعلى المعدلات بين الدول السيادية المصنفة وأعلى 10 مرات من متوسط المرتبة "ايه.ايه" ويتم الاحتفاظ بمعظم الأصول الأجنبية في صندوق احتياطي الأجيال القادمة الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار إضافة إلى إدارتها أصول صندوق الاحتياطي العام".

وأوضحت أن نسبة إجمالي الدين الحكومي لاتزال منخفضة عند مستوى 8.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية "2022– 2023" متوقعة في حال إصدار قانون الدين العام في السنة المالية "2024 – 2025" وإصلاح مالي محدود وانخفاض أسعار النفط أن يتضاعف الدين الحكومي ليبلغ 24 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية "2025 – 2026" واستمرار ارتفاعه بالسنوات اللاحقة بسبب العجز المالي المتوقع. وقالت إنه مع هذا السيناريو فإن التوقعات بأن يظل إجمالي الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالكويت أقل من أقرانها في تصنيف الوكالة للمرتبة "ايه.ايه".

وعن أبرز التحديات الهيكلية للمالية العامة قالت الوكالة إن النفقات الجارية تشكل نحو 80 في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي بما في ذلك الرواتب والدعوم الحكومية في حين يعمل حوالي 84 في المئة من المواطنين بسوق العمل في القطاع العام. وأضافت "فيتش" أن سعر التعادل للموازنة العامة من دون احتساب دخل الاستثمار سيبقى مرتفعا في المتوسط عند 90 دولارا للبرميل خلال السنوات المالية "2023 – 2024 / 2025 – 2026" وسيشكل العجز الأولي غير النفطي نحو 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي "وهو أسوأ بكثير من أقرانه في المنطقة".

وأشارت إلى أن الكويت تخطط لإصدار قانون جديد للدين العام في العام المالي الحالي يسمح بإعادة إطلاق إصدار الدين الحكومي الذي توقف منذ 2017 متوقعة تمرير القانون في السنة المالية 2024 – 2025 رغم المخاطر الكبيرة المرتبطة بالتأخر في تمريره. وذكرت أنه في ظل غياب قانون يسمح للحكومة بالاقتراض فإن الحكومة ستقوم بالتمويل من خلال السحب من السيولة لدى صندوق الاحتياطي العام واللجوء إلى بيع أصول صندوق الاحتياطي العام الأقل سيولة إلى صندوق الأجيال القادمة. وأضافت الوكالة أن الموازنة العامة سجلت فائضا ماليا بلغ 6.4 مليار دينار "حوالي 21 مليار دولار" في 2022 – 2023 مدفوعا بارتفاع الإيرادات النفطية ليعد الفائض الأول منذ تسع سنوات بعد عجز قدره 4.3 مليار دينار "حوالي 14 مليار دولار" في 2021 – 2022.

ممثل الأمير

مؤمنة به وتعتبره لبنة محورية في الأساس الذي تنطلق منه الأجيال الواعدة". وقال أن الاجتماع يأتي وسط ظروف بالغة الدقة حيث بات من الضروري تجسيد الأقوال بالأفعال من حيث المضي قدما نحو عمل مشترك ملموس يفضي لحلول مبتكرة وخلاقة مستمدة من العلم والتكنولوجيا هدفها التغلب على التحديات والعراقيل الإنمائية التي حالت دون التنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية المستدامة 2030. وأضاف: الكويت تعتز بكونها إحدى الدول التي ساهمت في إنشاء هذه المجموعة ولا تزال تحمل ذات التطلعات والآمال التي تحملها دول المجموعة حيث بادرت الكويت بعدد من المبادرات انطلاقا من مبدأ مسؤوليتها في تعزيز العمل الدولي المشترك، وقامت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي امتدت مساعداته لأكثر من 153 دولة ومؤسسة برسم مستقبل أفضل للمنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام حتى أضحت في طليعة الدول التي تقدم المساعدات الإنمائية والإنسانية والإغاثية.

الكويت تحتج

الشقيقين وخاصة ما يتعلق بحكم المحكمة الاتحادية العليا في جمهورية العراق حول الاتفاقية المبرمة بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق بشأن تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله والتي تم التصديق عليها من قبل البرلمان العراقي بموجب القانون 42 لسنة 2013 والتصديق عليها من قبل مجلس الأمة الكويتي بموجب القانون الصادر رقم 4 لسنة 2013 والتي تم إيداعها لدى الأمم المتحدة.

وفي نفس الإطار أيضا، اجتمع مساعد وزير الخارجية لشؤون الوطن العربي السفير أحمد عبدالرحمن البكر، أمس الأول في ديوان عام وزارة الخارجية، مع سفير جمهورية العراق لدى دولة الكويت المنهل الصافي، حيث سلم السفير البكر مذكرة احتجاج دولة الكويت على ما ذكر في حيثيات "الحكم" آنف الذكر. وفي الرابع من سبتمبر الجاري، قضت المحكمة الاتحادية العليا في العراق بعدم دستورية قانون تصديق اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله بين العراق والكويت، والذي صوّت عليه البرلمان العراقي عام 2013. واستندت المحكمة في قرارها إلى اعتبار التصويت غير دستوري، لأنه لم يحصل على أغلبية الثلثين من أعضاء مجلس النواب كما تنص المادة 61 من الدستور. إلا أن "المحكمة العراقية" عادت ونشرت حيثيات الحكم يوم الخميس الماضي لتعيد سرد المزاعم العراقية التاريخية السلبية ضد الكويت، بما فيها الأحداث منذ العام 1546 والأحداث التي تخللتها وتبعتها، وصولاً إلى الغزو في 1990.

وكان النائب حمد المطر قال رد على الحيثيات قائلا: "مرة أخرى يؤكد العراق نهجه في عدم احترام الاتفاقيات والعهود ومبادئ وقيم حسن الجوار، واللجوء في المقابل إلى التنصل من الالتزامات التي وقعها ممثلوه تحت أنظار وشهادة مؤسسات المجتمع الدولي القانونية ممثلة في مجلس الأمن والأمم المتحدة. وأضاف الحكم يؤكد شكوك وظنون أبناء الشعب الكويتي في عدم جدية ومصداقية المؤسسات العراقية المتعاقبة في احترام الالتزامات المترتبة عليها تجاه الكويت، وبناء علاقات ثنائية قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وتابع د.المطر: فبعد أيام من إعلان ما يسمى المحكمة الاتحادية العليا لحكمها المسيس بعدم دستورية اتفاقية الملاحة في خور عبدالله الموقعة بين الكويت والعراق في 2012، جاءت المحكمة ذاتها لتنشر حيثيات حكمها المزعوم، لتقدم مبررا متهافتا آخر لم يأت ذكره عند الإعلان عن ملخص الحكم، وهو ذلك المتعلق بأن ما كان يسمى «مجلس قيادة الثورة (المنحل) المختص بالمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفقا للقانون رقم 111 لسنة 1979 قانون عقد المعاهدات الذي كان نافذا وقت تشريع قانون تصديق الاتفاقية المذكورة آنفا لم يعد له وجود»، متناسية مبدأ بسيطا في القانون الدولي بأن التزامات الدول تجاه بعضها مستمرة ولا تنقطع بتغير الأنظمة.

وخلص إلى القول إن هذه الحيثيات الضعيفة والمتهافتة المنشورة تؤكد ما سبق أن عبر عنه الشعب الكويتي ونوابه وقواه السياسية، وهو ما نشدد عليه اليوم، وذلك على النحو التالي: 1- إن العراق بمؤسساته المختلفة يثبت يوما بعد يوم عدم جديته في التوقف عن محاولات انتهاك حرمة الحدود الكويتية البرية والبحرية وتهديد مصالحها.

2 - إن حكم المحكمة الاتحادية العراقية حكم مسيس، والغرض منه خدمة أغراض سياسية للأطراف العراقية المتصارعة ولحلفائهم الإقليميين.

3 - إن الحكومة العراقية غير جادة وتتهرب من تطبيق التزاماتها الدولية والإقليمية والثنائية وعليها تحمل المسؤولية.

4 - إن الاتفاقية البحرية بين الكويت والعراق تستند إلى قرارات مجلس الأمن، ولذلك نطالب الحكومة الكويتية ووزارة الخارجية تحديدا ببذل دور فاعل وسريع لإلزام العراق على تنفيذ الاتفاقيات وعدم الاكتفاء بالاتصالات السرية مع المسؤولين العراقيين وعدم التوقف حول هذه القضية المهمة للغاية انتظارا لرد فعل لن يأتي من الحكومة العراقية والتي لاتزال تلوذ بالصمت وبما يؤكد ان المسألة برمتها لا تعدو عن تبادل أدوار يجب ألا ينطلي على أحد، ويجب على متخذي القرار التحرك وفق ذلك لحماية امن واستقرار الكويت.

5 - نؤكد على أن هذا الملف الساخن ليس شأنا خاصا، وإنما هو قضية تهم جميع الكويتيين ويجب ان يشكل له فريق متخصص من الحكومة والمجلس.

العام الدراسي

والطالبات.

في هذا السياق قال النائب الدكتور مبارك الطشة مخاطبا وزير التربية إن "القانون 24 / 1996 ينص صراحة على فصل شعب الطلبة عن الطالبات نصاً صريحاً ونافذاً ولا يحتاج تأويلاً"، مثمنا "تعهدات القيادات الجامعية في تطبيق القانون"، ومشيراً إلى أن "أي تراجع عن هذا القرار هو بمثابة نقض للعهد. من جهته قال النائب فلاح الهاجري أن قضية إلغاء الشعب المختلطة هي مبدأ محسوم بقوانين مسبقة، مؤكداً أننا لن نغفل عن مشكلة الشعب الدراسية فمستقبل الطلبة محل تقدير واهتمام، ولن تكون عائقا لتطبيق قانون توافقت عليه الرغبة الشعبية وأحكام الشريعة الإسلامية.

من ناحيته قال النائب حمد العبيد "نؤيد التزام مدير الجامعة بما تم الاتفاق عليه في اللجنة من إعادة فصل الشعب، خصوصاً أن المباني مصممة أساساً للفصل بين الجنسين"، مشددا على أننا في لجنة تعزيز القيم البرلمانية أكدنا على إدارة الجامعة لاتخاذ الإجراءات الإدارية لضمان عدم الإضرار بالطلبة.

بدوره قال النائب فهد المسعود: نرحب وندعم تطبيق قانون منع الاختلاط الذي جاء بتوافق نيابي حكومي سابق.

وأضاف: أثمن دور وزير التربية ومدير جامعة الكويت بالتكليف والإدارة الجامعية في تطبيق هذا القانون الذي تأخر بسبب عدم الاستقرار في المنصب الوزاري.

من ناحيته قال النائب خالد الطمار: نؤيد التزام مدير الجامعة بما تم الاتفاق عليه بإعادة فصل الشعب وأن المباني مصممة أساساً لذلك، وقد حضرنا اجتماع اللجنة وتم التأكيد على إدارة الجامعة لاتخاذ الإجراءات الإدارية لضمان عدم الإضرار بالطلبة. من جهته قال النائب محمد هايف: ان العميد المساعد في كلية الحقوق هو من تسبب بحدوث أزمة «الشُعب المختّلطة» وليس تطبيق قانون «منع الاختلاط».

وحول ما يشاع من أن وزير التربية قد رضخ لضغوط النواب رد هايف متسائلا: هل تطبيق القانون والالتزام به يُعتبر رضوخاً؟!. من جهته قال النائب عبدالوهاب العيسى «رضخت الإدارة الجامعية الضعيفة للضغوط السياسية على حساب مصلحة طلبة وطالبات جامعة الكويت رغم تطبيقها الصحيح لتفسير المحكمة الدستورية لقانون منع الاختلاط».

وأضاف «الضحية الأولى كلية الحقوق والعين على باقي الكليات.. الطلبة سيتأخر تخرجهم بالحد الادنى سنتين»

من ناحيتها أكدت النائبة الدكتورة جنان بوشهري أن "التزام أبنائنا الطلبة والطالبات في الجلوس في القاعات الدراسية محل اعتزاز، ودليل على احترام بعضهم البعض وحسن تربية أسرهم الكريمة، وهذا ما انتهت له المحكمة الدستورية وأكدته في ما يتعلق بمفهوم الفصل، فأصبح قانون المنع لا قيمة تشريعية له، فأحكام المحكمة الدستورية تسمو على القوانين". وأعلنت بوشهري "سأتقدم الأحد "اليوم" بتعديل تشريعي يلغي قانون منع التعليم المشترك".

بدورها قالت «القائمة الأكاديمية المستقلة» في بيان لها إن القيم الحقيقية التي دعا لها الإسلام الحنيف تتمثل في الجوهر وليست في المظهر، وجوهر تلك القيم: "المصداقية في القول والعمل والعدل في التعامل دون مواربة ومحاباة وأن يكون كل ذلك خالصا لله". وأضافت في بيانها «تتجسد أهم القيم في احترام الدستور والقانون ومؤسسات الدولة التي تعمل بمقتضاهما. فلسنا بصدد مناقشة الآراء المتباينة في مسألة الاختلاط بجامعة الكويت فلكل مواطن الحق في التعبير عن رأيه كما نص الدستور، ولكننا بصدد مخالفة نصوص الدستور والقانون التي قام بها وزير التعليم العالي بضغط من بعض أعضاء مجلس الأمة. وتابعت ومما هو مؤسف بأن يصادف أن يكون وزير التعليم "الجديد" رجل قانون ويعلم بحكم المحكمة الدستورية في تفسيرها لمفهوم عدم الاختلاط وتحقق مقتضياته، ولذا فإنه قد أصبح واضحاً "تسطيح التعليم الحكومي وتهديم مؤسساته من خلال برامج تتحكم بها قوى التعليم الربحية من جهة والمتأدلجة من جهة أخرى".

وشددت على أنه يجب على وزير التعليم أن يعلم جيداً بأننا نعمل في جامعة الكويت من خلال نسق قانوني وأكاديمي لا يعطيه الحق بأن يقرر ما يراه هو مناسباً ويتجاوز المستويات الأكاديمية من مجالس أقسام وكليات ومجلس الجامعة "ولا أن يهمل الأعراف الاكاديمية المستقرة لأنه يود أن يحافظ على كرسيه". أما أعضاء لجنة القيم بشكل خاص وأعضاء مجلس الأمة بشكل عام فنقول لهم بأن القيم الحقيقية، إن كنتم تريدون الدفاع عن حرمتها:

"فهي تنتهك نهاراً جهاراً في مؤسسات التعليم العالي وجامعة الكويت فأين أنتم عنها!.. أين أنتم من تدني تصنيف الجامعة الذي سببته الإدارات المتعاقبة؟! ...أين أنتم عن تبادل المصالح والمناصب بين البعض في الجامعة دون احترام الكفاءة وقواعد المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص؟!.. أين أنتم من التعسف في استخدام السلطة ضد من يستحق الترقية الأكاديمية بينما يتم التساهل مع من لايستحقها؟!

السفارة الكويتية

الخصوص، وضرورة التواصل مع السفارة عند الضرورة على هاتف الطوارئ رقم: 0016135136576.

«اتحاد الصيادين»

الصيادين في بيان له أن الاجتماع التنسيقي للجهات المعنية برئاسة الوكيل المساعد للميزانيات بوزارة المالية سعد العلاطي وحضور كل من مدير عام الهيئة العامو لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالتكليف المهندس ناصر تقي ونائب المدير العام لشؤون الثروة السمكية بالتكليف محسن المطيري ومدير ادارة الرقابة البحرية المهندس سالم الحاي ورئيس فريق الطوارئ بوزارة التجارة حامد الظفيري ومدير قسم التسويق المحلي بشركة نفط الكويت غانم العتيبي ورئيس اتحاد الصيادين ظاهر الصويان ونائب الرئيس نبيل المضاحكة ومراقب التنسيق والمتابعة بقطاع شؤون الميزانية العامة آمنة الجمال، قد خرج بتوصيات أهمها عودة حصة الديزل المدعوم كما كانت قبل قرار التخفيض. وأشار إلى أن الاجتماع قد وضع عددا من الشروط التي أعرب اتحاد الصيادين عن التزامه بها، مؤكدا أهمية الوقوف بحزم أمام الباعة الجائلين.

الرئيس المصري

تنموية في محافظة "بني سويف" الحكومة والمؤسسات المعنية بزيادة الحد الأدنى الإجمالي للدخل للدرجة السادسة ليصبح اربعة آلاف جنيه مصري "نحو 130 دولار أمريكي" بدلا من 3500 جنيه مصري "نحو 114 دولار أمريكي" لكافة العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات الاقتصادية وفقا لمناطق الاستحقاق. كما وجه السيسي بزيادة علاوة غلاء المعيشة الاستثنائية لتصبح 600 جنيه مصري "نحو 20 دولار أمريكي" بدلا من 300 جنيه "نحو 10 دولارات" لكافة العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال والقطاع العام. وتضمنت القرارات أيضا رفع حد الإعفاء الضريبي بنسبة 25 في المئة من 36 ألف جنيه "نحو 1165 دولار أمريكي" إلى 45 ألف جنيه "نحو 1456 دولار". كما تضمنت زيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" بنسبة 15 في المئة لأصحاب المعاشات وبإجمالي خمسة ملايين أسرة ومضاعفة المنحة الاستثنائية لأصحاب المعاشات والمستفيدين منها لتصبح 600 جنيه "نحو 20 دولار أمريكي" بدلا من 300 جنيه "نحو 10 دولارات" بإجمالي 11 مليون مواطن.

أمريكا

الحوثيين لاستئناف محادثات وقف إطلاق النار في الرياض.

وقالت وكالة الأنباء السعودية الخميس إن المملكة تريد مواصلة جهودها وجهود سلطنة عمان من أجل "التوصل لوقف إطلاق نار دائم وشامل في اليمن والتوصل لحل سياسي مستدام ومقبول من كافة الأطراف اليمنية". واكتسبت مبادرات السلام قوة دافعة منذ اتفاق السعودية وإيران على استئناف العلاقات في اتفاق أبرم بوساطة صينية.